وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية

بمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٥/١٢/٦ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٢/٢٨ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٣٢٣٠١٥ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وثلاثة وعشرون ألفًا وخمسة عشر جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٠٧٨٤٢١ ج (فقط مليونان وثمانية وسبعون ألفًا وأربعمائة وواحد وعشرون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٢٤٤٥٩٤ج (فقط مائتان وأربعة وأربعون ألفًا وخمسمائة وأربعة وتسعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٢/٢٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / اسامة مازن